الفصل الرابع

الانحطاط الاقتصادي

أولاً: العيش بما يتجاوز الموارد: حالات اختلال التوازن المالي

كان فقدان السيطرة على المال العام من أول الأشياء الناجمة عن غياب المحاسبة السياسية؛ وهذا حال دون وضع الكوابح والضوابط المتعلقة باستخدام الموارد المالية، فبدلاً من اعتبار موارد الدولة أمانة واستخدامها إنما هو لتحقيق رفاه الشعب، وفق ما تقتضيه الشريعة، ارتكب الحكام الجريمة التي لا تغتفر بأن استخدموها دون تمييز، من أجل تمويل الحملات العسكرية، والعيش حياة الترف والإسراف المفرط، وإعالة حاشية كبيرة من الطفيليين والمتملقين[1].

وفي حين أنه لم يكن من الممكن تجنب الحملات العسكرية في تلك الأيام، التي كان فيها جيران مثل أسرة هابسبورغ والصفويين متلهفين جدّاً لتوسعة حدودهم، وحين كانت الحكمة التقليدية تقتضي من بلد من البلدان التغلب على أعدائه قبل أن يتغلبوا عليه، فإنه كان من المحتمل أن لا يكون العديد من الحملات ضروريّاً، وكان هذا على أشده في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حين

(1) للاطلاع على أمثلة فاضحة عن حياة البذخ تلك في العهد العباسي، انظر مختلف كتب التاريخ، مثل:
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير. **تاريخ الأمم والملوك**، بيروت: دار الفكر، 1979م.
- المسعودي، أبو الحسن علي. **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

- Hitti, *History of the Arabs*, p. 302–304.

كانت أولى أولويات السلاطين العثمانيين هي القيام بالفتوحات.[2] فقد كان محمد الثاني الفاتح (1451– 1481م) مؤسس الطابع المميز للإمبراطورية "يرغب بأن تصبح إستانبول مركز العالم من كافة الجوانب"، وقد كرس الثلاثين سنة من حكمه من أجل تحقيق هذا الهدف. [3]

وهذه الحملات كانت تحتاج إلى جيش كبير جاهز يزداد عدداً، وهو ما يستنفد موارد الإمبراطورية، يقول حاجي خليفة (توفي 1067هـ/ 1657م): بلغ مجموع عدد الجنود النظاميين المأجورين في جيش سليمان القانوني 41479 رجلاً في 970هـ/ 1562م، وبلغت تكلفة مرتباتهم 122.3 مليون أوقية (الجدول 1)، وفي نهاية حكمه، في 974هـ/ 1566م، ارتفع عدد الجنود إلى 48316 بلغت مرتباتهم 126.4 مليون أوقية، واستمر التوسع حتى بلغ عدد الجنود 91202، بلغت مرتباتهم 310.8 مليون أوقية، في 1018هـ/ 1609م، وهي السنة التي تم فيها إخماد عصيان سُلالي (عِرْقي) في الأناضول بقسوة شديدة بعد حوالي 13 سنة من نضال الدولة ضده. إن ارتفاع عدد الجنود بنسبة حوالي 2 بالمئة فقط، فضلاً عن تكلفتهم خلال السبع والأربعين سنة المذكورة من 1562–1609م، قد يدعو المرء إلى إهماله، ولا سيما أن ارتفاع أسعار المستهلك في هذه الفترة كان بحدود 2.3 بالمئة سنويًّا.[4] ولا يمكن إهمال ذلك إذا أخذنا بالحسبان رأي لطفي باشا (توفي 970هـ/ 1563م)، من ذوي الخبرة وأصحاب الضمائر، وكبير الوزراء السابق لدى السلطان سليمان القانوني، من أن

(2) Faroghi, Suraiya. "Crisis and Change." In Halil Inalcik and Dovald Quataert (eds.), an *Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 542–43.

(3) Inalcik, Halil. "The Rise of the Ottoman Empire.", Volume I, p. 296.

(4) تم حساب معدل النمو في أسعار المستهلكين استناداً إلى مؤشر أسعار المستهلكين التي قدرها باموك. انظر:

– Pamuk, Sevket. "The Evolution of Financial Institutions in the Ottoman Empire, 1600–1914." *Financial History Review*, Cambridge University Press, Vol. 11 (01), April, 2004, Table 1, p. 455.

جيشاً نظاميّاً مؤلفاً من 15000 من الجنود كاف تماماً.[5] ففي الوقت الذي كانت الدولة تواجه فيه مشكلات مالية، كان يجدر بالحكومة خفض إنفاقها العسكري والإنفاق غير المنتج، غير أن الحكومة لم تفعل ذلك بل واصلت -بدلاً من ذلك- توسعة جيشها النظامي ومعالجة العبء المالي الناجم عن ذلك بزيادة الضرائب، وخفض الإنفاق على التنمية. وربما لم يدرك أحد أن المصاعب الاقتصادية التي واجهها الناس كانت واحدةً من الأسباب الرئيسة لتمرد (1596-1609م) فضلاً عن حركات عصيان أخرى في البلاد، سابقة ولاحقة لهذا التمرد.

جدول (1): الجنود وتكلفة المرتبات[6]

السنة	السلطان	القوات	المرتبات السنوية (بـ ملايين الأوقيات)	متوسط المرتبات السنوية
970هـ/1562 م	سليمان	41479	123.3	2972.5
974هـ/ 1566م	سليمان	48316	126.4	2616.1
977هـ/ 1588م	مراد الثالث	64425	178.2	2766.0
1004هـ/ 1595م	محمد الثالث	81870	251.2	3068.3
1018هـ/ 1609م	أحمد الأول	91202	310.8	3407.8
1027-1031هـ 1618-1622م	عثمان الثاني	100000	-	-
1031-1032هـ/ 1622-1623م	مصطفى الأول	100000	-	-

(5) See extracts from Lutfi Pasha's *Asafname*, cited by Lewis, "Ottoman Observers of Ottoman Decline." p.73.

(6) أخذت أرقام الجنود والمرتبات السنوية من "دستور الأمل لإصلاح الخلل" لحاجي خليفة (توفي 1067هـ/ 1657م)، كما أورده برنارد لويس. انظر:

- Lewis, Bernard. "Ottoman Observers of Ottoman Decline.", p. 80.

ملاحظة: الأوقية هي عملة فضية استخدمها العثمانيون. للاطلاع على محتواها المتغير من الفضة وأسعار صرفها، انظر:

- Sevket Pamuk›s "Appendix" in Inalcik, and Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300-1914*, p. 947-80.

ومن غير المتوقع أن يقوم الحكام المستبدّون، الذين أصبحوا في عزلة عن الشعب ولم يكونوا يشعرون بمشكلته، بخفض الضرائب والإنفاق غير المنتج؛ لذا فقد انعدمت السيطرة كليّاً على الإنفاق. وأصبحت موارد الإمبراطورية تعاني من نقص شديد، وتصاعدت حالات الاختلال المالي. وفي 1006هـ/ 1597م بلغ العجز المالي 67% من إجمالي الإنفاق (الجدول 2). ولعل ذلك يعود إلى الحروب الطويلة مع أسرة هابسبورغ (1593–1606م)؛ إذ بلغ الإنفاق على تلك الحروب أوجه في تلك الفترة. وقد تم خفض العجز ليمثل 22.5% من إجمالي الإنفاق البالغ 687.2 مليون أوقية في 1060هـ/ 1650م.

جدول (2): دخل حكومة الإمبراطورية العثمانية: الإنفاق والعجز (بـ ملايين الأوقيات)[7]

السنة	الدخل	الإنفاق	الفائض أو العجز(–)	الفائض أو العجز كنسبة مئوية من الإنفاق
972 هـ / 1564م	183.0	189.6	6,6 +	3.5+
1000هـ/1591م	293.4	363.4	70.0 –	19.3—
1006 هـ / 1597م	300.0	900.0	600.0–	66.7–
1058 هـ / 1648م	361.8	500.5	138.7–	27.7–
1060 هـ / 1650م	532.9	687.2	154.3–	22.5–

ومع ذلك فإن حالات العجز تلك كانت بمبالغ مرتفعة؛ لأن جميع العلماء قبل الحكم العثماني وفي أثنائه كانوا يستنكرون إفراط الدولة في الإنفاق وحالات العجز في موازنات الدولة إلا في حالات الطوارئ. لكن الإمبراطورية العثمانية كانت، إما عن قصد، أو بحكم الظروف، تميل إلى الحروب ودائمة الانخراط فيها؛

(7) أرقام العائد والإنفاق مستقاة من "دستور الأمل لإصلاح الخلل" لحاجي خليفة (توفي 1067هـ/ 1657م)، كما أورده برنارد لويس. انظر:

– Lewis, "Ottoman Observers of Ottoman Decline.", p. 81.

Cf. Oghli, 1989, p. 625; and Inalcik, Halil and Dovald Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914*, p. 99.

ملاحظة: أرقام العائد لا تتضمن عوائد تيمار (انظر بشأنها القسم التالي).

لذا فإن الإنفاق على الحروب كان يحظى بأكبر حصة من إجمالي الإنفاق.[8]

مع أن الإمبراطورية العثمانية لم تكن متفردة في هذا الصدد، بل كان لها مثيلاتها في أنحاء أوروبا، إلا أن الإنفاق المفرط في الحرب، خلال فترة طويلة من الزمن، قلص كثيراً من قدرتها على تمويل التعليم وإنشاء البنى الأساسية والتنمية، وهو ما لم يكن الضغط الجماهيري ليسمح به لهذه الفترة الطويلة في ظل نظام ديمقراطي. وعلاوة على ذلك، فقد كان الحكام يلجأون إلى تدابير غير مرغوب فيها من أجل تمويل حالات العجز المتسارعة، وكانت الغالبية العظمى من هذه التدابير مجافية للعدل ولرفاه المجتمع، اللذين كانت الثورة الإسلامية قد أكدت عليهما في وقت مبكر.

ثانياً: منح الإقطاعات الكبيرة والتيمارات

كان أحد التدابير التي تبين أنها الأكثر إضراراً بالتنمية هو الابتعاد التدريجي عن مبدأ الفيء فيما يختص بالأراضي التي يتم فتحها. في أول الأمر، كان الأمويون يمنحون إقطاعات كبيرة إلى أفراد الأسرة الحاكمة وإلى مؤيديها، وهو خرق واضح للسابقة التي أوجدها النبي ﷺ والخلفاء الأربعة الأوائل. وعندما جاء العباسيون إلى السلطة في 132هـ /750م، بعد أن وعدوا بالقضاء على الظلم والانحلال الأخلاقي الذي كان سائداً[9]، فإنهم لم يفوا بوعدهم إلا لفترة قصيرة من الزمن، ومن ثم انزلقوا في العيش في الترف، ومارسوا السياسات ذاتها التي كانوا يأخذونها على الأمويين، ولا سيما سياسة منح الإقطاعات. وقد تسارع منح الإقطاعات (التيمارات في عهد العثمانيين) في عهد الفاطميين (297–567هـ/ 909–1171 م) والبويهيين (334–447هـ/ 945–1055م)، والسلاجقة (447–590هـ/

(8) Faroghi, "Crisis and Change.", p. 542.

(9) انظر الكلمة التي ألقاها أبو العباس، أبو الدولة العباسية، في المسجد قبل مبايعة الناس له، وأوردها الطبري في:

- الطبري. **تاريخ الأمم والملوك**، مرجع سابق، مج9، ص125–127.

1055–1194م) والعثمانيين (699–1342هـ/ 1299–1924م)، إلى أن أدى الأمر إلى ما يشبه النظام الإقطاعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بفارق أنه في ظل النظام الإقطاعي كان على السيد الإقطاعي أن يقدم خدمات عسكرية إلى الملك، بينما لم يكن الذين يُمنحون الإقطاعات (التيمارات) في العالم الإسلامي يقومون بفعل ذلك.

وقد زاد اجتياح المغول في عام 656هـ/ 1258م، في سرعة الانحطاط السياسي والاقتصادي في ذلك الحين[10]. وتميزت السنوات السبع والثلاثون الأولى من حكم المغول الوثني -قبل مجيء غازان خان إلى الحكم في 694 هـ/ 1295م- بالقسوة المفرطة وبالاستغلال.[11] فقد جرى اجتياح العديد من المدن، وتعرض آلاف السكان للمذابح، والنساء إلى الاغتصاب، والمكتبات إلى الدمار، "لقد نجم عن نهب بغداد في 1258م أنه لم يبق واحد ممن ألف من الكتب المدونة في "فهرست ابن النديم" موجوداً."[12] وقد اغتصب المغول مساحات واسعة من الأرض من أصحابها المحليين لإعطائها إلى أفراد شعبهم لإشباع طمعهم، وفرضوا ضرائب باهظة إضافة إلى التي كان قد فرضها البويهيون والسلاجقة. وقد أرغم ذلك عدداً كبيراً من الفلاحين على التخلي عن أراضيهم؛ مما أدى إلى زيادة عدد البدو الرحل.[13] وعلاوة على ذلك، فإن عدم صيانة قنوات الري الجوفية أدى إلى خرابها تقريباً. وهذا أدى إلى انحسار الزراعة إلى درجة كبيرة، وإلى انهيارالاقتصادات الريفية تقريباً. ولعل القاعدة الاقتصادية الزراعية التي كانت

---

(10) سقطت بغداد على يد المغول في 10 فبراير عام 1258م.

(11) Morgan, D. O. "Mongols." *The Encyclopedia of Islam*, Leiden: Brill, 1993, Volume 7, p. 230–35.

(12) Sarton, George. *Introduction to the History of Science*. Washington, DC: Carnegie Institute, 3 volumes issued between 1927 and 1948, the 2nd and 3rd each in two parts., Volume 1, p. 662.

(13) Lambton, Ann K. S. *State and Government in Medieval Islam*. Oxford: Oxford University Press, 1981, p. 298 and 300.

قائمة قبل المغول لم تعد أبداً إلى سابق عهدها[14]. كان المثل الأعلى للمغول هو "الحرب ومزاولة الفنون العسكرية، بينما كان المثل الأعلى للمجتمع الذي حلوا مكانه هو الاستقرار والسلم."[15]

لقد أدت طرق تبذير المغول إلى أزمات مالية بالرّغم من فرضهم الضرائب الابتزازية، ومن أجل التغلب على هذه الأزمات، حاول غايخاتو (690–694هـ/ 1291–1295م) وهو الحاكم الخامس في السلالة الحاكمة، إدخال النقد الورقي، وهو ما تردد الناس في قبوله. وحدث انهيار واسع النطاق في التجارة الخارجية والداخلية، الأمر الذي ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد.[16] ومع أن غازان خان (694–703هـ/ 1295–1304م)، الحاكم المغولي السابع، اعتنق الإسلام وأدخل عدداً من الإصلاحات، فإن التحسن لم يكن ذا شأن؛ ذلك أنه لم يستطع تغيير أخلاق شعبه، وفشل في كسب ثقة السكان المسلمين بعدالة حكم المغول. وقد زاد التيمورلنكيون (737–807هـ/ 1336–1405م) الدمار الذي سببه المغول سوءاً، فقد استولى تيمورلنك على بغداد وأراضٍ إسلامية أخرى في 803هـ/ 1405م، خلال فترة بلغت ثلاثة عقود تقريباً قبل وفاته في عام 807هـ/ 1405م، وبذلك وجه إلى الاقتصاد الآخذ في الانهيار ضربة تكاد تكون قاضية، لم يستطع النهوض منها. وقد نجم عن استيلاء الصفويين على العراق في 1508–1534م بعض الارتياح، وإن لم يكن بالقدر اللازم، لأن حكمهم كان يتصف هناك -كما في أماكن أخرى- بحكومة مركزية ضعيفة وبالركود الاقتصادي.

بعد احتلال المغول، أصبح العالم الإسلامي، وظل بعد ذلك، متشرذماً وغير موحَّد، إلى أن أعيد توحيده مرة ثانية على يد العثمانيين في 923هـ/ 1517م. لقد كان الفاطميون (297– 567هـ/ 909–1711)، والأيوبيون (564–647هـ/ 1169–

(14) Hodgson, *The Venture of Islam*, Volume 2, p. 8.

(15) Lambton, Ann K. S. *State and Government in Medieval Islam*, p. 299.

(16) Spuler, Bertold and R. Ettinghausen. "Ilkhans." *The Encyclopedia of Islam*, Leiden: Brill, 1986, Volume 3, p.1121.

1250م)، والمماليك (648–922هـ/ 1250–1517م) [17]، فضلاً عن العثمانيين (699–1342هـ/ 1299–1924م) حكاماً يتمتعون بقدر نسبي من الإنسانية مقارنة بالمغول والتيمورلنكيين. ومع ذلك، فقد كانوا بعيدين عن المعايير التي أرسيت في قرون سابقة. وبالرّغم من عودة الحياة إلى الزراعة نوعاً ما، فقد تعذر توفير قوة الدفع اللازمة لإعادة الازدهار السابق، ولا سيما أن ممارسة منح الإقطاعات (التيمارات) لأنفسهم ولإداريهم وجنرالاتهم وجنودهم بقيت مستمرة.[18] ومع أن هذه كانت تعطى بدلاً من المرتبات في أول الأمر، للتخفيف عن الخزينة أعباء ونفقات تحصيل عائد الأرض ودفعه إلى جنودهم، إلا أن هذا أدى إلى الكثير من إساءة الاستخدام، وألحق الضرر بالإنتاج الزراعي.

لقد تم توزيع جميع الأراضي التي فتحها العثمانيون تقريباً في القرنين الرابع عشر والخامس عشر على شكل تيمارات على العسكريين والموظفين الحكوميين. في أول الأمر، كانت هذه التيمارات تشكل وديعة بأيدي الذين يحوزونها، ولم تكن قابلة للنقل من طرف لآخر، وكان استمرارها مشروطاً بالخدمة، وكان يمكن إلغاؤها أو استبدالها بمرتب تقاعدي.[19] غير أنه مع ضعف الحكومة المركزية في الفترة العثمانية المتأخرة، أصبحت التيمارات تعامل وكأنها

(17) حكم الفاطميون شمال إفريقيا ومصر، وحكم الأيوبيون مصر وسوريا و فلسطين، وحكم المماليك مصر.

(18) Hitti, *History of the Arabs*, p. 329–230.

انظر ايضاً:

- Rabie, Hassanein. "The Size and Value of the Iqta` in Egypt, 564¬74I/1169–1341." In M. A. Cook (ed.), *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day*. London: Oxford University Press, 1970, p. 129–138.

أورد المقريزي (توفي 845هـ/1442م) أنه "منذ زمن صلاح الدين يوسف بن أيوب حتى هذا اليوم ظلت كافة أراضي مصر تُمنح على شكل إقطاع للسلطان و أمرائه وأجناده." انظر:

- المقريزي. **الخطط المقريزية**، مرجع سابق، مج1، ص97.

(19) Cahen, Claude. "Buwayhids or Buhids." *The Encyclopedia of Islam*, Leiden: Brill, 1986, Volume 1, p. 1090.

ممتلكات خاصة، وأصبحت الغالبية العظمى من الأراضي المفتوحة ممتلكات أميرية تذهب ضرائبها كليّاً إلى من يَشغَلُها، وتُحْرَمُ الدولةُ من عوائدها، فضلاً عن الانخراط في الخدمة العسكرية التي كانت بالأصل شرطاً لمنح التيمارات. لقد استغرقت العملية الإقطاعية عدة قرون لتكتمل، واكتملت في نهاية المطاف، ولا سيما بعد احتلال البلدان الإسلامية من قبل القوى الغربية التي منحت مساحات كبيرة من الأرض لأولئك الذين تعاونوا معها، وساعدوها على إدامة الاحتلال. إن جزءاً كبيراً من الأرض الزراعية في العالم الإسلامي أصبحت مملوكة الآن لملاك أرض أقوياء، يحتفظون بالجزء الأكبر من الناتج لأنفسهم، ويتركون القليل للفلاحين. وهم لا يكادون يدفعون أي ضرائب، لكنهم مع ذلك يتمتعون بنفوذ سياسي كبير.

ثالثاً: الضرائب الجائرة

كان من المحتمل أن لا يسبب امتلاك الأراضي عن طريق الإقطاعات أو التيمارات بحد ذاته، ضرراً بالغاً لو كانت أنظمة تملّك الأراضي والأنظمة الضريبية إنسانية، فقانون الخلافة والوراثة الإسلامي، الذي يرفض توريث الابن الأكبر فقط، ويقضي بتوزيع أملاك الشخص المتوفى على جميع الورثة الذكور والإناث، كان من شأنه تقسيم الأرض، ومن ثم إضعاف سلطة الأسر المالكة للأراضي. فحتى مجيء العهود العثمانية، كانت قليلة هي الأسر الحاكمة التي استمرت زمناً طويلاً يكفي للحفاظ على ارستقراطية متجذرة. فقد كان يطاح بالغالبية العظمى من الأسر الحاكمة جراء الاضطرابات الداخلية أو الاجتياح الأجنبي، وهو ما كان يقوض الأرستقراطيات وهياكل القوة القائمة. لذا، فبالرغم من وجود الإقطاعات والتيمارات إلّا أن هذه الإقطاعات (الملكيات) ظلّت صغيرة في أنحاء الأراضي العثمانية، ولم تصبح الملكيات الكبيرة شائعة إلا في نهاية العهد العثماني، في المناطق العربية خاصة.[20] وكانت الإقطاعات الصغيرة، وليس الملكيات

(20) Quataert, Donald. "The Age of Reforms, 1812–1914." In Halil Inalcik and Dovald =

الكبيرة، هي التي ولدت الفائض المُسوّق طوال الحقبة العثمانية.[21]

إن الذي جعل الإقطاعات أو التيمارات تتعارض مع استمرار الازدهار هو الزيادة المتواصلة للضرائب التي حملّتها للفلاحين؛ فبما أن الأسر الحاكمة وأعوانها لم يكونوا يدفعون أي ضرائب، فقد كان قسم كبير من الأعباء الضريبية يقع على الفلاحين، الذين كانوا يشكلون الأكثرية في المجتمع الإسلامي في القرون الوسطى؛ إذ كانوا يعتمدون على الأرض -بالدرجة الأولى- من أجل معيشتهم. وقد بدأ ذلك بإدخال ضريبة الزراعة خلال فترتي البويهيين والسلاجقة؛ إذ كان الحكام والجنرالات يعيّنون بصفة مزارعين وجباة للضرائب بسبب السلطة التي كانوا يمتلكونها، من أجل فرض الطاعة وتأمين دفع مبلغ مقطوع محدد سنويّاً إلى الدولة. وكان هذا النظام ينطوي على الكثير من الإجحاف، لأن هؤلاء كانوا يحصِّلون ضرائب أعلى مما كانوا يدفعون للدولة، ويحتفظون بالفارق لأنفسهم.[22]

= Quataert (eds.), *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914*. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1994, p. 861.

(21) Inalcik, Halil and Dovald Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914*, p. 5.

(22) المقابل الفقهي لضرائب المزارعين هو "قبالة"، ويجدها معظم الفقهاء محرمة (غير مشروعة وباطلة) لأنها تؤدي إلى الظلم وتلحق الضرر بالمزارعين. انظر:

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. **الموسوعة الفقهية**، مرجع سابق، مج32، ص243.
- ابن إبراهيم. **كتاب الخراج**، مرجع سابق، ص105.
- ابن سلام. **كتاب الأموال**، مرجع سابق، ص99-100.
- الماوردي، أبو الحسن علي. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1960م، ص176. يعد ابن عباس الفرق بين ما يحصل عليه المزارعون جباة الضرائب من المزارع وما يدفعه للحكومة أنه حرام، في حين أن ابن عمر عدّه ربا. انظر:
- ابن سلام. **كتاب الأموال**، مرجع سابق، ص100.
- الماوردي. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، مرجع سابق، ص176.
- إبن الأثير، **النهاية**، 1963، المجلد 4، ص. 10. انظر أيضاً، "قبالة" في: ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد 11، ص.544. وانظر ايضا:
- Abu El-Fadl, Khaled. "Tax Farming in Islamic Law (Qabalah and Daman of Kharaj): A Search for a Concept." *Islamic Studies*, Islamabad, spring, 1992, p. 5-32

وقد ازداد الوضع سوءاً في ظل الإلخانات (الحكام) الذين لم يكتفوا بتحصيل الضرائب المفروضة عشية احتلالهم، بل أضافوا الكثير إليها.

إن الإصلاحات التي أدخلها عدد من الحكام في عهد الأيوبيين (564–647هـ / 1169–1250م) والمماليك (648–922هـ / 1250–1517م)، والعثمانيين (699–1342هـ / 1299– 1924م) وأسر حاكمة أخرى في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي في مختلف الأزمنة، جعلت النظام الضريبي أكثر إنسانية نسبيّاً، وأقل وطأة لغاية منتصف القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي في العهد العثماني. غير أن ازدياد الإنفاق الحربي لمحمد الفاتح وسليمان القانوني لتمويل الحملات العسكرية، جعل أعباء النظام الضريبي تزداد تدريجيّاً، وتبتعد عن مبادئ العدالة في فرض الضرائب، وهي المبادئ التي كان يشدد عليها علماء مثل أبي يوسف والماوردي وابن خلدون وكثيرون غيرهم في نوع من الكتب عرف بـ "مرايا الأمراء."[23] والذي جعل الوضع مأساويّاً، هو أن أصحاب الإقطاعات والتيمارات كانوا يحصِّلون نسبة ذات شأن من المحاصيل من الفلاحين، لكنهم لم يكونوا يدفعون أي ضرائب إلى الحكومة، التي طبقت نظام الإقطاعات والتيمارات بالأصل من أجلها. لذا، ففي الوقت الذي تضررت فيه الزراعة، فإن العائدات الحكومية تدهورت أيضاً.

علاوة على الضرائب الجائرة التي كانت تفرض على الفلاحين، فقد كان هناك ضرائب أخرى كانت تقصم ظهور الحرفيين والتجار، وتسهم في زيادة الانحطاط الاقتصادي، وكانت هذه الضرائب تسمى مكوساً.[24] وقد ذكر أبو عبيد (توفي

---

(23) لاستعراض موجز للأدبيات عن "مرايا الأمراء" انظر ما كتبه ابن المقفع (توفي 139هـ/756م)، والنعمان (توفي 363 هـ / 974 م)، والماوردي (توفي 450هـ/1058م)، والخطيب (توفي 463هـ/1071م)، وكاي كاوس (توفي بعد 475هـ/1082م)، ونظام الملك (توفي 485هـ/1092م)، والغزالي (توفي 505هـ/1111م)، والطرطوشي (توفي 520هـ/1126م)، انظر:

- Essid, M. Yassine. *A Critique of the Origins of Islamic Economic Thought*. Leiden: Brill, 1995, p. 19–41.

(24) تشمل المكوس جميع أنواع البيوع والضرائب والرسوم الجمركية. انظر ملاحظة المحرر في:

- ابن سلام. **كتاب الأموال**، مرجع سابق، ص703. انظر أيضاً مكس في "لسان العرب"

224هـ / 839م) ستة أحاديث ضد المكوس.[25] وكان الفقهاء يدعون دائماً إلى إلغائها ويستخدمون عبارات مثل "إبطال المكوس"، "مسامحات"، "إسقاط"، "وضع" و"رفع المكوس". وكتب جلال الدين السيوطي (توفي 911هـ / 1505م) رسالة بعنوان "رسالة في ذم المكس". ومع ذلك فقد ظلت المكوس تزداد إلى أن لم يعد يبقى أي شيء لا يخضع للضريبة في عهد المماليك (648–792هـ / 1250–1390م). وقد ألغى عدد من الحكام، مثل صلاح الدين الأيوبي (توفي 589 هـ/ 1193م) العديد منها، وبذلك أصلح النظام الضريبي.[26] غير أن مشكلات الحكومات المالية المستمرة أدت في خاتمة المطاف إلى أن يعيد الذين خلفوه العمل بالضرائب.[27]

هذا يفسِّر الأسباب الاجتماعية ـ الاقتصادية التي كانت تكمن وراء معارضة العلماء، –عبر القرون– لجميع أشكال الضرائب التي تفرضها الحكومات؛ فقد كانوا يخشون من أنه إذا أبيح للحكومات فرض الضرائب فإنها تميل إلى تجاوز الحدود وتصبح ظالمة. وهذا يجب ألا يترك أي شك في ذهن أي من الناس من أن عدداً من المواقف الفقهية جاءت نتيجة للأوضاع التي كانت سائدة في أزمنة الفقهاء. لقد كان موقفهم الصارم المناهض لفرض الضرائب رد فعل طبيعياً لممارسات الحكومات اللاشرعية، التي لم تكن مسؤولة أمام الشعب بشأن كيفية تحصيل مواردها واستخدامها، فمن غير المعقول التمسك بالمواقف الفقهية

---

(25) ابن سلام. **كتاب الأموال**، مرجع سابق، ص703–704، الأحاديث ذوات الأرقام 1624–1629.

(26) يورد المقريزي (توفي 845هـ/1442م) قائمة طويلة تتضمن المكوس التي ألغاها صلاح الدين. انظر:

- المقريزي. **الخطط المقريزية**، مرجع سابق، مج1، ص104–105. غير أن ابنه العزيز عثمان (توفي 595هـ/1198م) لم يكتف بإعادة فرض المكوس التي كان أبوه قد ألغاها، بل زادها أيضاً: انظر:
- المقريزي. **الخطط المقريزية**، مرجع سابق، ص105.

(27) بعض النقاط الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من:

- Bjorkman, W. "Maks." *In Encyclopedia of Islam.* Leiden: Brill, 1991, Volume 6, p. 194–¬95.

ذاتها في بيئة سياسية ديمقراطية، عندما يكون من الممكن كبح سلطة الحكومة في فرض الضرائب وإنفاقها.

قد يعترض أحد على هذا التحليل بأن الضرائب في تلك الأيام ربما لم تكن مرتفعة مقارنة بالضرائب التي يفرضها عدد من دول الرفاه الحديثة. قد يكون هذا صحيحاً، غير أن هذه الضرائب كانت تفرض بالدرجة الأولى على الفلاحين والحرفيين والتجار، في حين لم يكن أصحاب النفوذ يدفعون أي ضرائب على الإطلاق؛ لذا فإن الأعباء الواقعة على مَن يدفعون الضرائب لم تكن تطاق. والأدهى من ذلك، هو أن المكلفين بالضرائب لم يكونوا يحصلون على أي منفعة مقابل ذلك؛ فالعوائد لم تكن تستخدم لكي توفر لهم التعليم والرعاية الطبية والبنية الأساسية وغير ذلك من المرافق، كما هو الحال في دول الرفاه، بل كانت تنفق على ترف أصحاب البلاط الملكي، واستبقاء الآلة الحربية باهظة التكاليف. فلو أن الجميع كانوا يدفعون الضرائب، وكانت العوائد تستخدم بشكل فعال من أجل تحسين أوضاع الشعب ورفاهه، فلربما ما كانت معارضة الضرائب لتصل إلى هذا القدر من الحدّة.

رابعاً: خفض قيمة العملة

أدت الاختلالات المالية أيضاً إلى خفض قيمة العملة، ففي مستوى سعر السلع الذي كان سائداً في تلك الأيام، كانت الدنانير (العملات الذهبية) والدراهم (العملات الفضية) تشكل أساس النظام النقدي الإسلامي الرسمي. وكان يجري أيضاً سك الفلوس (العملات النحاسية) بأحجام وأوزان مختلفة لتلبية احتياجات العمليات التجارية الصغيرة. وللمحافظة على سلامة سك العملة، ومن ثم على مصالح عامة الناس، فقد تم إنشاء مكتب "ناظر السكة" في عهد هارون الرشيد (توفي 193هـ/ 809م) وكانت جميع وحدات العملة تخضع للمعاينة. وبناء عليه، فقد كان مستوى الدينار الأول عالياً بشكل نادر، من حيث وزنه ونقاوته ومظهره.

غير أن هذا المكتب فقد فعاليته تدريجيّاً مع ضعف السلطة الإدارية للعباسيين.[28] ومع ذلك، فقد استمرت المحافظة على مستوى الدينار في معظم أنحاء العالم الإسلامي لغاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.[29] وحتى في عهد السلالات الحاكمة اللاحقة لم يختلف المستوى إلا قليلاً عن المستوى الذي كان عليه زمن الأمويين والعباسيين. يقول ابن بعرا الذي كتب في حوالي عام 625هـ /1228م عن الدينار الذي كان يصدره الملك الكامل، (توفي 635 هـ 1238م) ابن أخي صلاح الدين، في العهد الأيوبي: "لم يكن يوجد في الغرب ولا في الشرق دنانير تفوق المستوى الأميري الكاملي."[30]

ويبدو أن وزن الدرهم ظل مستقراً في الفترات المبكرة، وقد تم، في سبيل تسهيل الأمور، إصدار عدة فئات من الدراهم، إلا أن سعر تبادل الدينار والدرهم ظلّ يتقلب، نتيجة للتقلبات في سعر الفضة وكان سعر الصرف السائد للدينار يساوي 10 دراهم في أيام النبي ﷺ ويبدو أنها ظلت ثابتة بصفة عامة على هذا المستوى في عهد الخلفاء الأربعة الأوائل (11–41هـ/ 632–61م).[31] غير أن هذا الثبات لم يستمر على الدوام، فقد كان المعدنان يواجهان أوضاع عرض وطلب مختلفة، مما زعزع استقرار أسعارهما النسبية. فعلى سبيل المثال، في النصف الثاني من الفترة الأموية (41–132هـ/ 661–750م) كان سعر صرف الدينار يساوي 12 درهماً، في حين بلغ في العهد العباسي (132–656 هـ/ 750–

(28) Ehrenkreutz, A. S., Halil Inalcik and J. Burton–Page. "Dar al–Darb." *The Encyclopedia of Islam*, Leiden: Brill, 1991, Volume 2, p.117.

(29) Miles, G. C. "Dinar and Dirham." *The Encyclopedia of Islam*, Leiden: Brill, 1992, Volume 2, p. 297.

(30) Cited by Miles, "Dinar and Dirham.", p. 298.; Ibn Ba'ra wrote between 615H./1218G. and 635H./1238G.

(31) الريس، محمد ضياء الدين. **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، القاهرة: المكتبة الإنجلو مصرية، ط2، 1961م ص369. انظر أيضًا:

- القرضاوي، يوسف. **فقه الزكاة**، بيروت: دار الإرشاد، 1969م مج1، ص264.

1258م) 15درهماً أو أقل.[32] غير أن النسبة كانت تتقلب وفي بعض الأحيان كانت ترتفع إلى 20 و30 وحتى 50 درهماً للدينار.[33] ولم يكن هذا جراء خفض العملة بل كان نتيجة لانخفاض سعر الفضة قياساً إلى الذهب. ويرى المقريزي (توفي 845هـ/ 1442م) ومعاصره الأسدي (توفي 854هـ/ 1450م)، أن عدم الاستقرار هذا مكّن العملات المزيفة من إقصاء العملات الصحيحة من التداول.[34] وهي ظاهرة أصبح يشار إليها في القرن السادس عشر بعبارة قانون غريشام (Gresham's Law). لقد تأكد على وجه اليقين قبول العملات العربية على نطاق واسع في التجارة بين الأراضي الإسلامية وبقية العالم المعروف في ذلك الوقت؛ نتيجة لاكتشاف عملات عربية في كنوز روسيا وأوروبا والشرق الأقصى.[35]

وفي الأزمنة الحديثة، تميل الحكومات إلى اللجوء إلى الإفراط في إصدار عملة ورقية معتمدة، لتساعدها على التغلب على مشكلاتها المالية، وقد بذل المغول جهوداً أيضاً في 693هـ/ 1294م لإصدار عملة ورقية. وقد لقي هذا الأمر، مقاومة كبيرة من جانب الشعب، وأدى إلى تعطُّل فوري واسع الانتشار للتجارة والأعمال.[36] ولعل هذه الواقعة المؤسفة هي التي دعت الفقهاء إلى معارضة العملة الورقية، وإلى أن تتجنب الحكومات اللاحقة إصدارها، لكن الحكومات

---

(32) الريس. **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص374. انظر أيضاً:
- القرضاوي. **فقه الزكاة**، مرجع سابق، مج1، ص264.
- Miles, G. C. "Dinar and Dirham.", p. 320.

(33) القرضاوي. **فقه الزكاة**، مرجع سابق، مج1، ص264. انظر أيضاً:
- Miles, G. C. "Dinar and Dirham.", p. 320.

(34) المصري، رفيق يونس.**الإسلام والنقود**، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، 1990م، ص54 و66.

(35) Miles, G. C. "Dinar and Dirham.", p. 320.; and Kramer, J. H. "Geography and Commerce." In Thomas Arnold and Alfred Guillaume (eds.), *The Legacy of Islam*. London: Oxford University Press, 1952p.100.

(36) Spuler, Ettinghausen. "Ilkhans.", Volume 3, p.1122.

لم تقلع عن استغلال امتيازها في سك العملة من خلال القيام خلسة بخفض العملة، بغية استخلاص مزيد من رسم سك الذهب والفضة لسد الثغرة الآخذة بالاتساع بين الدخل والنفقات.[37] ونتيجة لذلك، فقد أخذت تظهر تجاوزات في وزن العملات ونقائها بالرّغم من معارضة الفقهاء لذلك، وقد حدث هذا بشكل خاص خلال فترتي المماليك الجركس (784–922هـ /1382–1517م) والعثمانيين (699–1342هـ/ 1299–1924م).

لقد أدى نقص الفضة في أوروبا إلى استبدال العملات الفضية بفلوس نحاسية في عهد المماليك.[38] غير أن الصعوبات المالية التي كانت تواجهها الحكومات، والناجمة عن تردي الزراعة جراء الضرائب الجائرة المفروضة على الفلاحين، أدت إلى الإفراط في إصدار العملات النحاسية. وهذا، بدوره، أدى إلى انخفاض قيمتها.[39] وإلى التضخم وازدياد تدهور التنمية. وفي عهد العثمانيين أيضاً، تم خفض العملة الفضية الرسمية المتمثلة بالأوقية عدة مرات، وانخفض محتواها من

---

(37) لم يكن خفض العملة ممارسة لجأ إليها المماليك والعثمانيون فحسب، بل كان سلوكاً يمارس في أماكن أخرى. للاطلاع على معدلات التخفيضات لمختلف العملات الأوروبية من القرون الخامس عشر حتى الثامن عشر. انظر:

- Brandel, Fernand and Frank Spooner. "Prices in Europe from 1450 to 1750." In E. E. Rich and C. H. Wilson (eds.), *The Cambridge Economic History of Europe*, Cambridge: Cambridge University Press, 1967, Volume 4, p. 458, figure 4.

(38) بما أن ابن خلدون عاش في زمن أزمة مالية، فقد أولى اهتماماً خاصّاً لتأثير خفض العملة على المجتمع والاقتصاد. انظر:

- ابن خلدون. **المقدمة**، مرجع سابق، ص261–264.

(39) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، تحقيق: عبد النافع طليمات، حمص: دار ابن الواحد، 1994م ص. 14–15 و 32–38. انظر أيضاً:

- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث جمهورية مصر العربية، 1971م، مج3، ص1130–1134.
- Allouche, Adel. *Mamluk Economics: A Study and Translation of Al¬Maqrizii's Ighathah*. Salt Lake City: University of Utah Press, 1994, p. 16–17.

الفضة من 0.85 غرام في 1469–1479م إلى 0.0073 غرام في 1830–1839م.[40] وبما أن انخفاض سعر الفضة، فضلاً عن مقدار الفضة في الأوقية، قد خفض قيمتها إلى مستوى متدنٍ جدّاً، فقد كان لابد من وقف التعامل بها بوصفها وحدة نقد أساسية في فترة التنظيمات (1839–1876م) بالرغم من أنه تم تثبيت محتواها من الفضة في مستوى 0.0083 غرام بعد 1850م.

وبما أن خفض العملة يعد انتهاكاً فادحاً لتأكيد الشريعة على الأمانة والاستقامة في جميع موازين القيم، فإن ممارسات الغش في إصدار العملات في القرن الرابع عشر وبعده أفرز الكثير من الكتابات عن السياسات النظرية النقدية. ويرى بايك (Baeck) أنه "يجب اعتبار المسلمين سبّاقين لغيرهم وأنهم كانوا المنتجين الفعليين لأدبيات القرنين الرابع عشر والخامس عشر المتعلقة بخفض العملات"[41].

خامساً: الاقتراض الخارجي

عندما تعذر استغلال الضرائب المرهقة وخفض العملة، لإشباع رغبات الحكام الفاسدين في التبذير، أخذوا يعتمدون بشكل مفرط على الدين الخارجي؛ فبين الأعوام 1854–1877م، كانت الإمبراطورية العثمانية مضطرة للاقتراض عمليّاً كل سنة إلى أن وصل الدين إلى مبلغ 200 مليون جنيه إسترليني، وهو يعادل في عام 2004م، بعد أن نأخذ بالاعتبار انخفاض القوة الشرائية للجنيه، حوالي 8131 مليون جنيه إسترليني.[42] وبما أنه كان ينظر إلى تركيا على أنها تنطوي على مخاطر كبيرة في ذلك الوقت بسبب مشكلاتها المالية، فقد كانت

---

(40) لمعرفة مقدار الفضة في العملة الفضية الرسمية "الأوقية" في الفترة 1469–1914م، انظر:
- Pamuk, "The Evolution of Financial Institutions in the Ottoman Empire, 1600–1914.", Table 1, p. 455.

(41) Baeck, *The Mediterranean Tradition in Economic Thought*, p. 114.

(42) الرقم الأصلي غير المعدل البالغ 200 مليون جنيه استرليني أورده: Lewis, Bernard. "Duyun–e–`Umumiyye." The Encyclopedia of Islam, Leiden: Brill, 1991, Volume 2, p. 677. .

القروض تمنح بشروط قاسية نسبيّاً. ومن سوء الحظ أن الأموال التي كانت تقترض لم تكن تستخدم لأغراض تنموية، بل لتمويل إنفاق لا يتعلق بالتنمية، وهو الأمر الذي ما يزال يجري في عدد من البلدان الإسلامية؛ وهذا جعل الحكومة تعجز في 6 أكتوبر 1875م عن دفع الفائدة وسداد الديون.

بناء على ذلك، شكل الدائنون مجلساً للديون من أجل تحصيل القروض مع الفائدة، وبلغ عدد أعضاء هذا المجلس 893 عضواً، وهو يفوق عدد العاملين في وزارة المالية العثمانية، وأصبح المجلس هيئة ذات سلطة قوية، وله أثر بعيد المدى على الحياة المالية والاقتصادية والسياسية للإمبراطورية العثمانية. وهذا يدل على أن الإنفاق المفرط وغير المنتج، بشكل خاص، من جانب الحكومات، يؤدي إلى الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي، ويؤدي في خاتمة المطاف إلى فقدان الاستقلال، فيصبح بوسع الحكومات والمؤسسات الأجنبية ممارسة تأثير قوي في جميع مقدرات البلد، ويجعل الحكومة عاجزة عن اتخاذ قرارات مستقلة. وقد أصاب اينالسيك (Inalcik) حين قال: "ربما أخفق الزعماء في إدراك أن الخضوع المالي للقوى الأجنبية كان يشكل خطراً على الاستقلال السياسي لا يقل عن خطر الهزيمة في جبهة القتال"[43].

وتم اشتقاق الرقم المعدل استناداً إلى بيانات بنك انجلترا The Bank of England وصندوق النقد الدولي، انظر:

- International Monetary Fund (IMF). International Financial Statistics, CD-ROM and Yearbook, 2004.

وقد تم تقدير مؤشر سعر التجزئة الخاص بإنجلترا بأنه 204.8 في عام 1874م وحوالي 8325.7 في عام 2004م (1694 = 100). كان من الأفضل النظر إلى الدين عام 1877م كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة. على أن البيانات بشأن الناتج المحلي غير متوافرة وقد قدر أوزموكور Ozmucur وباموك Pamuk مؤشرًا للأجور الحقيقية غير أن هذا لا يخدم غرضنا، انظر:

- Ozmucur, Suleyman, and Sevket Pamuk. "Real Wages and Standards of Living in the Ottoman Empire, 1489-1914." The Journal of Economic History, Volume 62, No. 2, June, 2002, p. 301.

(43) Inalcik, Halil. "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire.", p. 369.

سادساً: الفساد وبيع المناصب السياسية

قال لطفي باشا (توفي 970/ 1563) "يشكل فساد موظفي الدولة داءً لا شفاء منه... احذروا الفساد... يا إلهي نجنا منه".[44].

كانت الإدارة المدنية والعسكرية للإمبراطورية العثمانية تعد الأكثر فعالية في أوروبا.[45] فقد كان كبير الوزراء يُعيَّن استناداً إلى كفاءته، وبعد تعيينه لم يكن منصبه دائماً فحسب، بل كان في معزل عن كل تأثير أو ضغط غير شرعيين، ولم يكن بالإمكان عزله من منصبه إلا بسبب إهماله الشديد لواجبه.[46] غير أن الكفاءة بدأت تتدهور في القرن السادس عشر عندما بدأ السلاطين يعينون الأشخاص المفضلين لديهم لهذا المنصب؛ فأصبح كبير الوزراء جراء ذلك يتعرّض لجميع أشكال التدخل والمؤامرات التي يحيكها القريبون من القصر، كما أصبح عرضة للعزل الفوري في أي وقت، ومصادرة ممتلكاته، وقد يصل الأمر إلى إعدامه. وقد كان لذلك أثر سلبي في الروح المعنوية وفي كفاءة الإدارة المدنية والعسكرية على السواء.

ما من مجتمع يستطيع الحفاظ على قوته التنموية إذا تردت نوعية الحكومة؛ لذا فقد كان ابن خلدون مصيباً في تأكيده الشديد، في نموذجه، على الصفة الأخلاقية والفكرية لنخبة السلطة. غير أن الأنظمة الاستبدادية قد لا تتمتع بالكفاءة وبوازع الضمير ما لم يكن رئيس الدولة يتمتع بهذه الصفات، ويحاول تأمين إدارة حريصة ونظيفة. في الفترة الأولى، كان السلاطين العثمانيون يهتمون اهتماماً كبيراً بمصلحة الدولة، وكانوا يستقبلون رعاياهم الذين يلجأون إليهم بشكاواهم والتماساتهم. غير أنه منذ زمن سليمان القانوني أصبح السلاطين منشغلين جدّاً

---

(44) لطفي باشا، "استفنامة"، أوردها برنارد لويس في:
- Lewis, "Ottoman Observers of Ottoman Decline.", p. 72.

(45) Saunders, John J. (ed.). *The Muslim World on the Eve of Europe's Expansion*, p. 15.

(46) استقاه برنارد لويس من "رسالة" كوشو بيه. انظر:
- Lewis, "Ottoman Observers of Ottoman Decline.", p. 75.

بالفتوحات والدفاع عنها، فلم يعد لديهم وقت للاهتمام بشؤون الدولة؛ لذا، كان لا مفر من أن يغفلوا عن الرعيّة واحتياجاتها، فتضرر التضامن الذي كان موجوداً في السابق بين الحكام والشعب تضرراً شديداً، بل لم يكن يوجد لدى السلاطين وقت للاهتمام بتعليم أولادهم وتربيتهم فبعد وفاة سليمان في 1566م، تعاقب على الحكم ثلاثة عشر من السلاطين غير الأكفاء، الذين كانت تنقصهم القدرة على ممارسة السلطة الحقيقية، حتى عندما كانوا يرغبون في ذلك.

وهكذا فقد تُركت الغالبية العظمى من أنشطة بناء الدولة لكبير الوزراء. ولربما كان من الممكن ألا ينطوي ذلك على الخطأ لو كان الوزراء أنفسهم أمناء وأكفاء ومسؤولين أمام الحكام (كما كان عليه الحال في الأسر الحاكمة السابقة)، وكانوا يعملون استناداً إلى أهداف وتوجيهات واضحة. كان من شأن هذا أن يساعد على ضمان وجود إدارة نظيفة وفعالة نسبيّاً تحت إمرتهم. غير أن الأزمات المالية المتكررة، والحاجة المستمرة إلى الموارد في القرن السادس عشر والقرون التالية، أدت إلى تعيين وزراء استناداً إلى مناورات سياسية ودفع مبالغ كبيرة عوضاً عن الكفاءة. وأصبح بيع المناصب ممارسة شائعة بعد القرن السابع عشر، حتى أنها كانت تسند إلى من يدفع المبلغ الأكبر.[47] وبعد تولي الوزير منصبه، كان يسيء استخدام سلطته من أجل تحقيق مكاسب شخصية، واستعادة المبالغ التي دفعها من خلال بيع مناصب رئيسة أخرى.[48] وبدأ تعيين العلماء والقضاة وترقيتهم يتم دون الاهتمام بالمؤهلات أو الأقدمية، وهو ما قوض ثقة الشعب بهم. وهذا أدى بدوره إلى انعدام الفعالية والكفاءة، وإلى ما يشبه الشلل في الآلة الحكومية. قد يكون هذا هو السبب الذي جعل ابن خلدون يستنكر في سيرته الذاتية، انتشار الرشوة وضياع النظام في الإجراءات القضائية، وغير ذلك من الممارسات الفاسدة، في عصره في

(47) Inalcik, Halil and Dovald Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914*, p. 74.

(48) Ibid.

عهد المماليك الجركس (784–922هـ/ 1382–1517م).[49]

لقد ألحق الفساد المستشري الضرر بكل جانب من حياة الإمبراطورية المدنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والدينية. فالبحث عن مصادر الدخل الذي كان يقترن بالفساد أتاح سلطة واسعة لجباة الضرائب، الذين كانوا يسلبون الفلاحين أرزاقهم، ويلجأون إلى المصادرة التامة لممتلكاتهم وأصولهم الأخرى. وقد أرغم انعدام حماية الحكومة المركزية، جراء الفساد، الفلاحين على هجر أراضيهم. وكان بعضهم يفر إلى المناطق الحضرية، بينما أصبح آخرون قطّاعاً للطرق.[50] ولم يعد هنالك وجود للأمن على الحياة والممتلكات ولا لحكم القانون والعدل الذي كانت تتميز به القرون الأولى من الإسلام. وقد قدر للتنمية الأخلاقية والاقتصادية أن تعاني من الفساد المشترى في تلك الظروف.

لقد كان الأوروبيون في القرن الثامن عشر، يرون أنَّ انعدام كفاءة الإمبراطورية العثمانية وفسادها واضحاً للعيان. و "كان يبدو أن كل من يشغل منصباً في الدولة معروضاً للبيع." [51] وكان من الطبيعي أن تستغل القوى الغربية هذا الضعف لشراء ولاء أصحاب المناصب العليا، والحصول على مساعدتهم في دعم الحركات الانفصالية، ومن ثم في زيادة إضعاف الإمبراطورية.

لقد ازدادات نسبة العلماء الذين كانوا مستائين من الأوضاع السائدة، فكتبوا رسائل مطوَّلة يعربون فيها عن سخطهم، ويقدمون فيها النصائح القيمة. وقد ظهرت في تركيا الكتابات عن "مرايا الأمراء" التي سبقت الإشارة إليها في كتابات عدد من المفكرين منذ كانت الإمبراطورية في أوج عظمتها. وبالنظر لتغير سلوك

---

(49) ابن خلدون. **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**، مرجع سابق، ص257– 58. انظر أيضاً:
– Khadduri, Majid. *The Islamic Conception of Justice*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1984, p. 189.

(50) Inalcik, Halil. "The Heyday and Decline of the Ottoman Empire.", p. 324

(51) Hodgson, *The Venture of Islam*, Volume 3, p. 158.

النخبة الحاكمة، فقد توقع المفكرون مسبقاً الصعوبات التي يُنذر بها المستقبل. من بين هؤلاء المفكرين لطفي باشا (توفي 970هـ/ 1563م)، ومصطفى علي أخيساري (توفي 1025هـ/ 1616م)، وكوشو بيه (توفي بعد 1058هـ/ 1648م)، وحاجي خليفة (توفي 1067هـ/ 1657م)، وحسين حضارفين (توفي 1089هـ/ 1679م) وساري محمد باشا (توفي 1179/هـ 1767م).[52] وقد أكدوا جميعاً ضرورة كبح جشع الملوك وحاشيتهم، لتجنّب العواقب الوخيمة الناجمة عن ذلك. كما أكدوا الحاجة إلى العدل واحترام حقوق الملكية والتعيين والترقية على أساس الأهلية فقط، والاعتدال في فرض الضرائب وخفض الإنفاق عبر تقليص الجيش والبيروقراطية. غير أن طريق التبعية وآليات تعزيز الذات كانت قد أصبحت متمترسة متجذرة في الإمبراطورية العثمانية بحلول ذلك الوقت، حتى أصبح من الصعوبة بمكان إدخال أي تغيير ذي شأن.

سابعاً: الانحطاط الاقتصادي

كان من الممكن أن توجد صعوبة في تحقيق هدف الأخوة الإسلامية والتكافل الاجتماعي لولا رافدي السمو الأخلاقي والعدالة، فضلاً عن حدوث تحسن ملحوظ في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب، ولاسيما الفئات الفقيرة والمسحوقة. لهذا الغرض، كانت الحكومات في الفترة الكلاسيكية (القديمة) تقوم بدور هام في هذا الصدد عن طريق تأمين سيادة القانون والنظام، وخفض الضرائب والتعريفات والتشجيع على التعليم والبحث، وتوفير البنية التحتية وغيرها من المرافق.

فالجميع كانوا على ما يبدو ينعمون بثمار الازدهار. وبناء على ذلك، فقد حدثت نهضة غير عادية في المنتوجات الزراعية والحرف، اقترنت بنهضة سريعة

---

(52) للاطلاع على آراء أخيساري انظر:

- Meyer, M. S. "Economic Thought in the Ottoman Empire in the 14th–Early 19th Centuries. *Archiv Orientali*, 4:57, 1989, p. 313.

وعلى آراء آخرين، انظر:

- Lewis, "Ottoman Observers of Ottoman Decline."

في التجارة والأعمال، وإرساء قواعد سوق مشتركة واسعة. وكانت تجارة العالم الإسلامي في العصور الوسطى، كما اعترف بذلك لويس (Lewis) "متقدمة من كل الجوانب على التجارة في أوروبا؛ إذ كانت أغنى وأكبر وأفضل تنظيماً، وتنطوي على المزيد من السلع المعروضة للبيع، والمزيد من المال المتوافر للشراء، وعلى شبكة أكثر تقدماً بكثير من العلاقات التجارية."[53]

غير أن هذا الوضع قد تراجع في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي؛ وأسباب ذلك لا تستعصي على الفهم؛ فالإفراط في الانخراط في الحملات العسكرية وبذخ النخبة، إلى جانب بيروقراطية متضخمة وفاسدة، كل ذلك لم يترك سوى قلة من الموارد لأنشطة بناء الأمة وللرفاه العام. وقد أدى هذا، إلى جانب الضرائب الباهضة، وانعدام الشعور بالأمن على الحياة والممتلكات، فضلاً عن عدم استطاعة العالم الإسلامي، بالرغم من إمكاناته الضخمة- تحويل الثورة الزراعية والفكرية السابقة لتكون على غرار الثورة الصناعية التي جرت في أوروبا والولايات المتحدة ثم في اليابان. لقد تم اختطاف الإمكانات المتاحة حينئذ جراء انعدام المحاسبة السياسية؛ مما جعل الحكومة تعجز عن القيام بالدور الذي سبق أن قامت به في قرون سابقة. إن الضغط الشعبي الذي يعمل، على إرغام الحكومات الديمقراطية على أن تكون فعّالة لم يكن له وجود. وكان لذلك عواقب وخيمة مازال العالم الإسلامي يعاني منها، ولربما يظل يعاني منها أمداً طويلاً في المستقبل.

إن التعليم، الذي يمثل واحداً من القوى المحركة لتعزيز التنمية، لم ينل في الإمبراطورية العثمانية سوى أولوية متدنية جدّاً؛ لذلك فإن معدل معرفة القراءة والكتابة بين الجماهير التركية كان حوالي 2% فقط في عام 1868م.[54] وحتى

---

(53) Lewis, *The Middle East: 2000 Years of History*…, p. 177.

(54) من اقتباس استشهد به ضياء باشا من مقالة في: "التنظيمات"، 1 (استانبول 1940م)، ص841. ونقله عنه إنالسيك في:

- Inalcik, Halil. "The Rise of the Ottoman Empire.", p. 369.

البنية الأساسية- وهي قوة أساسية محركة للتنمية- أهملت أيضاً، ففي عام 1850م لم يكن يوجد خط سكة حديدية واحد في تركيا أو في البلدان الخاضعة للسيطرة العثمانية.[55] ولم يتم الشروع ببناء السكك الحديدية إلا بعد 1860م بزمن طويل، فقد ازداد طول خطوط السكك الحديدية ليصل إلى 180 كم في 1870م وإلى 5438 كم في 1913م (الجدول 3). غير أن هذا كان أقل بكثير من 21500 و32623 كم على التوالي في هاتين السنتين في المملكة المتحدة و 85170 و401977 كم في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن عدم وجود البنية الأساسية الكافية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى النظام الضريبي المرهق، وعدم فرض حقوق الملكية، قد جعل الآلية الاقتصادية للإمبراطورية في وضع مُعوِّق، وأبقى الإنتاجية في مستوىً متدنٍ. وقد أدى ترف الأرستقراطيين، إلى جانب تدني دخول الفلاحين والحرفيين، إلى تدني المدخرات. وحتى المدخرات التي تحققت، فإنها بقيت مخبأة بسبب خوف المزارعين الدائم من المضايقات المستمرة لجباة الضرائب. لذا، فإنه لم يكن بالإمكان استخدامها بشكل فعال لتحسين أدوات الإنتاج وتقنياته.[56] ثم إن فقر القطاع الريفي قد ألحق الضرر أيضاً بالقطاع الصناعي الحضري، ولم يساعد عدم وجود طلب كاف، إلى جانب الجو السياسي الاستغلالي، على إنشاء صناعات على نطاق واسع أو تأسيس الشركات الكبيرة. فقد بقيت الشركات صغيرة ، وكانت تستخدم تقنيات تحتاج إلى مزيد من العمالة، وهي تقنيات تتطلّب القليل من رأس المال الثابت. وهكذا، فقد فشلت القاعدة الزراعية والصناعية للاقتصاد في التوسع لمجاراة احتياجات الإمبراطورية؛ لذا لم يكن بالإمكان نشوء بنية صناعية وتجارية قوية وقابلة للحياة، وقادرة على المنافسة في السوق الدولي، وتساعد على زيادة حصة الإمبراطورية في التوسع والتجارة الدولية وزيادة

(55) See table III. 21, In Rostow, W. W. The World Economy: History and Prospects. London: Macmillan, 1978, p. 152; see also Quataert, "The Age of Reforms, 1812–1914.", p. 804.

(56) Faroghi, "Crisis and Change.", p. 207.

عائدات الحكومة أيضاً.[57]

جدول (3): طول خطوط السكك الحديدية في بعض البلدان ذات الصلة (بالكيلو مترات)[58]

البلد	عام 1870م	عام 1913م
فرنسا	15554	40770
ألمانيا	18876	63378
اليونان	–	–
الهند	7678	66822
إيطاليا	6429	18873
روسيا	10731	70156
تركيا	180	5438
المملكة المتحدة	21500	32623
الولايات المتحدة الأمريكية	85170	401977

في غياب البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، لا مناص من استخدام أي بيانات متاحة، وهذا يدل بوضوح على الوضع الاقتصادي الضعيف للبلد. فعلى سبيل المثال، كان إنتاج القمح في تركيا 50 مليون بوشل فقط في 1888م (الجدول 4)، عندما بلغ 76 و275 مليون بوشل على التوالي في المملكة المتحدة وفرنسا، و415 و478 مليون بوشل في الولايات المتحدة والهند.[59] وفي قطاع الصناعات التحويلية، حتى عام 1913م، كان يوجد فقط 269 مؤسسة تعمل بواسطة الآلات وتستخدم

(57) Inalcik, Halil and Dovald Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914*, p. 51–52.

(58) المصدر:

- Maddison, Angus. *Monitoring the World Economy 1820–1992*. Paris: OECD, Development Centre Studies, 1995, Table 3.4, p. 64.

(59) قد يكون انخفاض إنتاج القمح في المملكة المتحدة نتيجة الواردات من الهند، بعد إخماد حرب الاستقلال التي جرت في عام 1857م، كانت إنجلترا، بحلول 1888م، قد نجحت في إلغاء الصناعة في الهند وتحويلها إلى مستعمرة تصدر المواد الأولية على حساب صناعاتها، وبحلول عام 1890م، ازدادت واردات الهند من أقمشة القطن إلى 2050 مليون ياردة بعد أن كانت مليون ياردة فقط في عام 1814م. انظر: =

حوالي 17000 من العمال في تركيا برمتها.[60] وكانت مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي 13 بالمائة فقط في 1939م.[61]وفيما كانت الإمبراطورية العثمانية في هذا الوضع الاقتصادي الهش، كانت القوى الغربية تزيد من إنتاجيتها، وتخفض تكاليف الإنتاج بإيلائها أهمية أساسية لتحسين جودة بنيتها الأساسية الاجتماعية والمادية، إلى جانب الميكنة وترشيد الزراعة والصناعة على حد سواء.[62]

الجدول 4: إنتاج القمح في بعض البلدان ذات الصلة (مليون بوشل/عام)[63]

البلد	1831–1840م	1851–1860م	1871– 1880م	1881–1887م	1888م
فرنسا	190	223	275	290	275
ألمانيا	50	70	94	98	103
اليونان	2	2	3	4	6
الهند، الخ	108	187	282	375	478
إيطاليا	60	75	115	105	141
روسيا	110	130	224	250	258
تركيا، الخ	20	30	40	47	50
المملكة المتحدة	120	121	85	78	76
الولايات المتحدة الأمريكية	78	137	338	440	415

– Desai, M. "Demand for Cotton Textiles in Nineteenth Century India." *The Indian Economic and Social History Review*, December, 1971, p. 337–361.; see also Bairoch, Paul. "International Industrialization Levels from 1750 to 1980." The Journal of European Economic History, Rome, Italy, 1982, p. 269–333..

(60) Rostow, W. W. *The World Economy: History and Prospects*, p. 475.

(61) Ibid., p. 476.

(62) Inalcik, Halil and Dovald Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914*, p. 888.

(63) المصدر:

– Rostow, W. W. *The World Economy: History and Prospects*. London: Macmillan, 1978, Table III. 19, p. 47 and Table III. 24. p. 164–65

وكمن يصب زيتاً على النار، أدى إدخال المحرك البخاري، وازدياد سرعة النقل البري والبحري ورخصه في الغرب إلى خفض تكلفة النقل، والإضرار بالزراعة والصناعة العثمانية. وأدى انخفاض أسعار منتجات الغذاء المستورد والبضائع المصنعة إلى إلحاق الضرر بالمنتجين العثمانيين، في أسواق الصادرات وفي أسواقهم المحلية على السواء. وأصبح العثمانيون تدريجيّاً مصدِّرين للمواد الأولية، ومستوردين للبضائع المصنعة، شأنهم في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى. كما أن الميزان التجاري مال لمصلحة البلدان الصناعية.[64] وقد بلغت قيمة صادرات تركيا من البضائع 49 مليون دولار فقط في عام 1870م مقارنة بـ 541 مليون دولار، و424 مليون دولار، و971 مليون دولار لصادرات فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على التوالي، و403 مليون دولار لصادرات الولايات المتحدة (الجدول 5). وكان معدل النمو السنوي البالغ 1.5% بالمئة فقط من حيث الصادرات، خلال الثلاث والأربعين سنة من 1870–1913م، الأكثر تدنيّاً، مقارنة بمنافسي تركيا الرئيسيين (انظر الجدول 5). وبالنظر لانخفاض معدل النمو في الصادرات، فقد ظلت تركيا تعاني من حالات عجز تجاري[65] كان لابد من تغطيتها من خلال الاعتماد على الديون.[66] فهبطت الإمبراطورية العثمانية من حيث الأهمية الاقتصادية العالمية النسبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

(64) Pamuk, Sevket. *The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820–1913: Trade Investment and Production*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987, p. 48.; and Quataert, "The Age of Reforms, 1812–1914.", p. 830.

(65) See Pamuk, *The Ottoman Empire and European Capitalism*, p. 149.; See also Quataert, "The Age of Reforms, 1812–1914.", p. 829.

(66) See McGowan in Inalcik, 1994, p. 724–29. See also Quataert, "The Age of Reforms, 1812–1914.", p.762.: and Faroghi, "Crisis and Change.", p.467.

جدول (5): صادرات البضائع (القيمة بملايين الدولارات حسب أسعار الصرف الراهنة)[67]

البلد	عام 1870م	عام 1913م	ن
فرنسا	541	1328	2.1
ألمانيا	424	2454	4.2
اليونان	7	23	2.8
الهند، الخ	255	785	2.7
إيطاليا	208	485	2.0
روسيا	216	783	3.0
تركيا، الخ	49	94	1.5
المملكة المتحدة	971	2555	2.3
الولايات المتحدة	403	2380	4.2

ن = معدل النمو السنوي المركب على شكل نسبة مئوية من 1870–1913م.

ولأنّه لا تتوافر بيانات حقيقية بشأن الناتج المحلي الإجمالي قبل 1913م، فإن البيانات عن الأجور الحقيقية يمكن أن تكون مؤشرات تقريبية لمستوى معيشة الشعب ونمو الاقتصاد الحقيقي. لقد ارتفع مؤشر الأجور اليومية الحقيقية للعمال غير المهرة والعمال المهرة في مجال البناء في إستانبول –مع حدوث تقلبات كبيرة– من 100 في 1490/1489م إلى 130 و151 فقط على التوالي عشية الحرب العالمية الأولى، وهذا يعكس ارتفاعًا بنسبة 30% و51% بالمئة فقط خلال فترة طويلة بلغت 423 سنة حسب المعدل المركب الزهيد الذي يقل عن عُشر الواحد بالمئة سنويّاً.[68] ومن المحتمل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي

(67) المصدر:

– Maddison, Angus. *Monitoring the World Economy 1820–1992*, Table 1.1, p. 234–235.

لقد كان من الأفضل إظهار الصادرات بالأسعار الثابتة، وتوجد هذه الأسعار الثابتة في جدول ماديسون 1–2. غير أنه بما أن تركيا غير مذكورة في ذلك الجدول، فلم تظهر الصادرات بالأسعار الثابتة هنا.

(68) استناداً إلى مؤشر الأجور الحقيقية للعمال غير المهرة والعمال المهرة الواردة في: =

الحقيقي قد أخذ بالارتفاع بمعدل أعلى نوعاً ما. إلاّ أن ذلك لم يسهم في ارتفاع أجور العمالة وتحسين أوضاعها. ونتيجة لمعدل النمو البطيء المتناهي في الصغر، فقد بلغ يعود على الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولارات الدولية لعام 1990م مبلغ 979 دولاراً في تركيا في عام 1913م، وهي أقدم سنة توفرت فيها تلك البيانات عن تركيا، مقابل 3452 دولاراً و5032 دولاراً في فرنسا والمملكة المتحدة، و5307 دولار في الولايات المتحدة (الجدول 6). وتبين الأرقام أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمثل الاقتصاد الأسرع نموّاً في ذلك الوقت، وأن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفعت من 1.8% في عام 1820م إلى 8.9% في عام 1870م و 19.1% في عام 1913م.[69] كان من الواضح أن تركيا في طريقها لأن تصبح قوة عظمى في القرن العشرين. ولا يمكن إنكار الدور الذي قامت به الحكومة من خلال دعمها تنمية التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية والمؤسسات.

إن الفساد وارتفاع معدلات الضريبة لا يضران بالاقتصاد وبقدرة الحكومة على تمويل التنمية فحسب، بل يؤثران أيضاً في التضامن بين الحكومة والشعب. وقد أحدث تدفق الموارد من الفلاحين والحرفيين والتجار، إلى القلة من أصحاب الامتيازات في المناطق الحضرية، فجوة في الثروة والمركز الاجتماعي والوظيفي؛ مما أضعف معنويات بقية السكان وأخلاقياتهم؛ فكان لابد من نشوء

- Ozmucur and Pamuk, "Real Wages and Standards of Living in the Ottoman Empire ….", Table 1, p. 301.

كانت معدلات النمو المركبة هي 0.06 و0.1 % سنوياً على التوالي بالنسبة للعمال غير الماهرين والعمال الماهرين عبر هذه السنوات الأربعمئة والثلاث والعشرين. ويوضح الجدول أيضاً التقلبات في الأجور الحقيقية خلال السنوات من النسبة المنخفضة البالغة 51 % و50 % في عام 1590–1599 و52 % و51 % في الأعوام 1770–1779 على التوالي إلى نسبة عالية بواقع 130 و151 في الأعوام 1910–1914.

(69) Maddison, *Monitoring the World Economy 1820–1992*, Table B. 20, p. 263.

وقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة إلى نسبة 27.3 % في عام 1950. غير أنها انخفضت منذ ذلك الوقت.

ميل طبيعي ملازم لدى الشعب لإيجاد طرق مختلفة لغش المزارعين جباة الضرائب وغيرهم، لمواجهة الظلم الذي كان يلحق بهم. ومن المؤكَّد أن هذا كان له أثر كبير في تدهور قوتهم الأخلاقية، كما لاحظ الماوردي من أنه: "لا يوجد شيء يؤدي إلى فساد أسرع للعالم وتدهور ضمير الشعب مثل الظلم."[70] وقد تدنى أيضاً التضامن الاجتماعي وتفاقمت حالات الانشقاق والانقسام الداخلي، التي كانت موجودة إلى حد ما طوال الوقت، ممهدة الطريق لِتَفتُّت سلطة السلطان. وهذا أدى إلى انحلال الإمبراطورية. ولم يكن بوسع إصلاحات فترة التنظيمات (1839–1876م) أن تحول دون ذلك؛ لأن انعدام المحاسبة السياسية –وهي السبب الرئيس للانحطاط– ظلّ قائماً بقوة.

جدول (6): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان ذات الصلة (بالدولارات الدولية لعام 1990م)[71]

الدولة	عام 1870م	عام 1913م	ن
فرنسا	1858	3452	1.45
ألمانيا	1913	3833	1.63
اليونان	–	1621	–
الهند	558	663	0.40
إيطاليا	1467	2507	1.25
روسيا	1023	1488	0.88
تركيا	–	979	–
المملكة المتحدة	3263	5032	1.01
الولايات المتحدة	2457	5307	1.81

ن = معدل نمو سنوي مركب على شكل نسبة مئوية من 1870–1913م.

أخذت الطبقة الوسطى النشطة والمبدعة التي ظهرت نتيجة للثورة التي أحدثها النبي ﷺ تنكمش تدريجيّاً، بسبب حالات التقلص المتواصل في مجال

(70) الماوردي. **أدب الدنيا والدين**، مرجع سابق، ص125.

(71) المصدر: أخذت البيانات لسنتي 1870م و1913م من:
– Maddison, Monitoring the World Economy 1820–1992, p. 23 and 194–206.

المبادرة والتقدم.[72] لقد أدى تفسخ الاقتصاد الوطني إلى توقف التطور الفكري وإلى خنق النشاط الإبداعي. وحتى الفقه الذي كان يلبي -في ذلك العهد- الاحتياجات القانونية لمجتمع يسير في طريق النمو، قد أصيب بالركود، وعجز عن تلبية احتياجات التحديات الجديدة، مع أن هذا الجمود، كما ورد آنفاً، قد يكون أنقذه -إلى حد بعيد- من استغلال السلاطين والأسياد الإقطاعيين، بوصفه وسيلة لخدمة مصالحهم الخاصة. وهكذا، فإن الانطلاق الذي حدث سابقاً قد تعرض للإجهاض. ومن دون وجود سلطة سياسية ممكّنة لفرض العدل وحقوق الملكية وحكم القانون وفق ما كانت تتوخاه الشريعة، تعرضت التنمية للضرر، وأصبح الشعب، غير قادر على القيام بالمبادرات والمشاريع.

لقد فقد العالم الإسلامي مقدار التقدم الذي أوصل الإمبراطورية العثمانية إلى أوج عظمتها في عهد محمد الثاني الفاتح (1451-1481م) وسليمان القانوني (1520-1566م). ومن الواضح أن الفتوحات وأبّهة هؤلاء الحكام جاءت على حساب التنمية والازدهار في المستقبل. فقد أدت الحماسة إلى الفتوحات والتوسع إلى إبقاء عدد وفير من الجيش في حالة تأهب عسكري في أوروبا الوسطى وشمال إفريقيا وبحر إيجة وقبرص والبحر الأحمر والقرم، وإلى إبقاء قوة بحرية مكلفة ترابط في البحر المتوسط.

ومما زاد الطين بلة، الانقسام الذي حدث في العالم الإسلامي، فقد انحاز الصفويون إلى أعداء العثمانيين، فكان من الطبيعي في هذه الظروف أن تتعرض القوى الإيجابية اللازمة للتنمية إلى الإهمال. وبذلك ظلت القوى السلبية تكتسب قوة إلى أن بلغت الذروة في القرن السابع عشر، بعد الحصار الفاشل لمدينة فيينا 1683م في عهد محمد الرابع (1648-1687م). ثم إن الاقتصاد الريفي المثقل بالأعباء عجز عن دعم التفوق العسكري، فضلاً عن التقدم الاقتصادي

---

(72) انظر:

- Issawi, Charles. "The Decline of Middle Eastern Trade, 1100-1850.", p. 409.
- Cook, M. A., (ed.). *Studies in the Economic History of the Middle East from the Rise of Islam to the Present Day*. London: Oxford University Press, 1970, p. 308-12.

والتكنولوجي اللازم لمواجهة التحدي القادم من الغرب. ولم يكن يوجد لدى العثمانيين الموارد الكافية لتحسين تكنولوجية قواتهم المسلحة، ومهنيتهم في الوقت الذي كان فيه الغرب يتقدم بسرعة في هذا المجال. وقد كان ثمن هذا الإهمال وقوع عدد من الهزائم ابتداء بروسيا على نهر الدانوب في 1770م.

نتيجة لذلك، انتقلت الإمبراطورية شيئاً فشيئاً إلى موقف الدفاع، وأصبحت جبهاتها عرضة لتهديد القوة العسكرية البرية والبحرية المتفوقة، وأصبحت منتجاتها الحرفية تواجه منافسة شديدة من الغرب. وعلاوة على ذلك، فقدت الإمبراطورية الغالبية العظمى من المكاسب الإقليمية التي كانت قد حققتها سابقاً. وهكذا، فإن كافة الموارد البشرية والمادية التي أنفقت على الفتوحات، والتضحيات التي قدمت على حساب تعليم الشعب ورفاهه، انتهت إلى لا شيء. ولم ينجم عن هذه الخسائر الإقليمية فقدان مصادر الدخل، وزيادة تدني قدرة الحكومة على تمويل إنفاقها دون الاقتراض فحسب، بل أيضاً إلى دمار الشبكات التجارية، مما أثر تأثيراً كبيراً في الأنشطة الزراعية والصناعية.[73] وبالرغم من الجهود المتعددة التي بُذلت للقيام بالإصلاحات وتحسين الوضع، فإن الأوضاع لم تتحسن تحسناً ذا شأن، وهبطت تركيا من حالة "العظمة" إلى حالة "رجل أوروبا المريض". وبحلول الحرب العالمية الأولى، كانت تركيا منهكة اقتصاديّاً وعسكريّاً. وكان قرارها الذي اتخذته، في نوفمبر عام 1914م، بدخول الحرب إلى جانب القوى المركزية، تتويجًا للكارثة. فقد أدت الهزيمة التي لحقت بتركيا إلى تقسيم الإمبراطورية إلى أجزاء، تقاسمها المنتصرون بوصفها غنائم حرب، ولعل هذه كانت أضعف نقطة في التاريخ الإسلامي. وهكذا، فقد تحقّق صدق نموذج ابن خلدون بصورة قاطعة.

(73) Inalcik and Quataert (eds.). *An Economic and Social History of the Ottoman Empire*, p.7.